

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٣ / ذي القعدة / ١٤٢٧ الموافق  
١٤ / ٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة أحمد محمود الجليلي  
و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي  
و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز / المدعي / النقيب سمير جسام مخلف الدليمي

المميز عليه / المدعى عليه / قرار محكمة القضاء الاداري / ٨٩ / القضاء الاداري / ٢٠٠٦

/السيد وزير الداخلية / اضافة لوظيفته

ادعى المدعي لدى محكمة القضاء الاداري بالدعوى المرقمة ٨٩ / قضاء اداري / ٢٠٠٦ بأنة يعمل في  
وزارة الداخلية بصفة نقيب في مديرية حدود الانبار وقد تم فصله بموجب كتاب وزارة الداخلية مكتب وكيل  
الوزير لشؤون القوى الساندة المرقم ٤٧٢١ في ١٨ / ٥ / ٢٠٠٥ وبدون اجراء تحقيق او تشكيل مجلس تحقيقي فتقدم  
بطلب حول ذلك وتم تشكيل مجلس تحقيقي وبعد انجاز التحقيق حصلت الموافقة بالتوصية لاعادته للخدمة  
وتم عرض الاوراق امام مكتب وكيل الوزير ولم تحصل الموافقة على اعادته ، عليه طلب دعوة المدعى عليه  
للمرافعة والزامه بأعادته الى الخدمة وبعد اجراء المرافعة الحضورية والعلنية تبين ان المدعي سبق وان قدم  
تظلم الى المدعى عليه / اضافة لوظيفته بتاريخ ١٣ / ٦ / ٢٠٠٥ ثم اقام الدعوى بتاريخ ٢٤ / ٤ / ٢٠٠٦ ، لذا اصدرت  
المحكمة المذكورة اعلاه حكماً حاسوبياً في ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٦ قضت ببرد دعوى المدعي شكلاً وتحميله الرسوم  
والمصاريف واجور المحاماة .

ولعدم قناعة المدعي (المميز) بالحكم المذكور طعن به بلائحة التمييزية المؤرخة في ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٦ امام المحكمة  
الاتحادية العليا طالبا نقض القرار وللاسباب التي اوردها في لائحته .

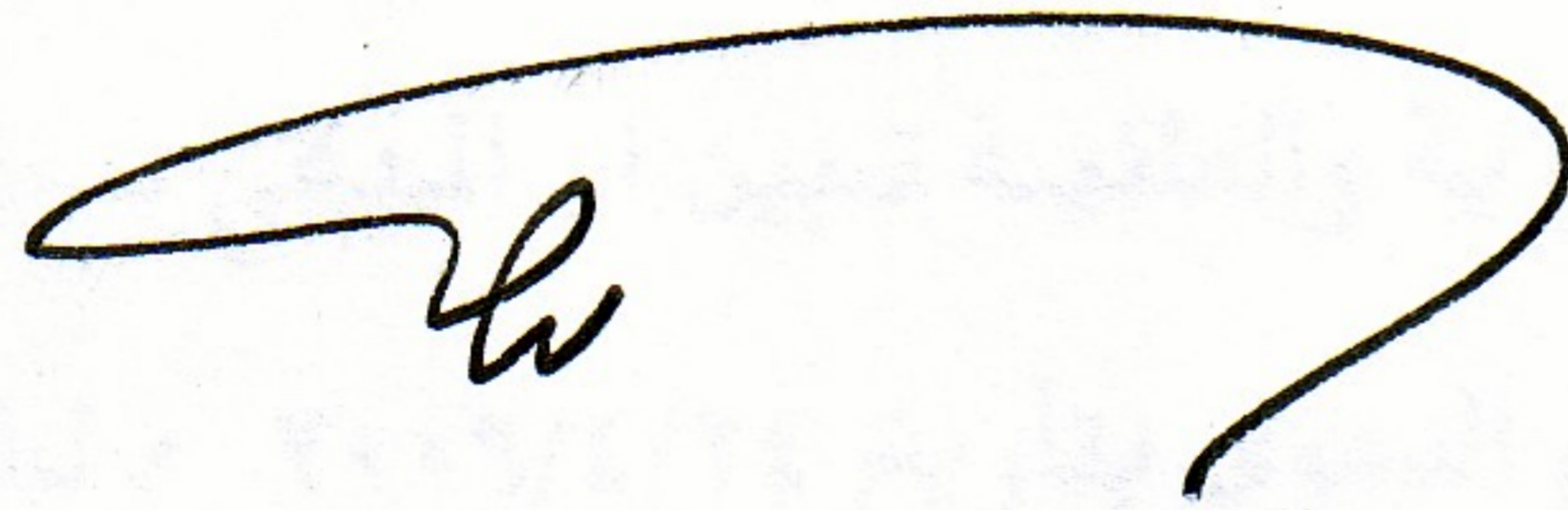
القرار

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة  
القانونية قرر قبوله شكلاً. ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المميز (المدعي) اقام هذه الدعوى يدعي انه كان



ضابطا في وزارة الداخلية وتم فصله من الخدمة لتغيبه عن وظيفته بينما كان مجازا بأجازة دورية. لذا تظلم لدى مراجعة وزارة الداخلية وطلب في التظلم المؤرخ ٢٠٠٥/٦/١٣ تشكيل مجلس تحقيقي واعادته الى خدمه وان وزارة الداخلية استجابت لطلبه وشكلت مجلس تحقيقي اصدر قرارا مؤرخا في ٢٠٠٥/٧/١٩ يتضمن عدم تقصيره المدعي وطلب من وزارة الداخلية اعادته للخدمة فامتنعت الوزارة عن اعادته بحجة ان الاعادة متوقفة فأقام المدعي الدعوى ( المميز ) حكمها طلب الغاء هذا الامر واعادته الى الوظيفة . قضت محكمة القضاء الاداري بحكمها المميز برد الدعوى لانها مقامة بعد مضي المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ثانيا / ز) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة المعدل اذ ان التظلم كان بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٣ والدعوى اقيمت بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤ . واذ ان التظلم المشار اليه في قرار الحكم المميز قد تمت الاجابة عنه وفق طلب المدعي فيه حيث تم تشكيل مجلس تحقيقي وقرر عدم مقصريته واعادته للوظيفة وان وزارة الداخلية رفضت وامتنعت عن اعادته بحجة توقف الاعادة الى الوظيفة في الوقت الحاضر فكان المتعين على المدعي التظلم من هذا القرار واذ انه اقام الدعوى قبل التظلم خلافاً لأحكام الفقرة ( ثانياً / و) من المادة المذكورة فتكون الدعوى واجبة الرد شكلاً لهذا السبب لعدم تقديم التظلم واذ ان الحكم المميز قضى برد الدعوى لغير هذا السبب قرر تصديقه من حيث النتيجة و تحميل المميز رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٣ / ذي القعدة / ١٤٢٧ هـ الموافق

٢٠٠٦ / ١٢ / ١٤ .



الرئيس

مدحت محمود

عضو

احمد محمود الجليلي

عضو

فاروق محمد سامي

عضو

جعفر ناصر حسين

عضو

اكرم طه محمد

عضو

اكرم احمد بابان

عضو

محمد صائب محمد النقشبندي

عضو

عبود صالح التميمي

عضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

عبدالله جبار